Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 113-131
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.7

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Foreign direct investment and its impact on increasing public revenues in Iraq for the period 2004-2022

Oday Sabour Muhammad Al-Rashidi*
College of Administration and Economics/Al-Hamdaniya University

Keywords:
Foreign direct investment, public revenues, general budget.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 Feb. 2024
Accepted 03 Mar. 2024
Available online 30 Jun. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Oday Sabour Muhammad Al-Rashidi
College of Administration and Economics/Al-Hamdaniya University

Abstract: The primary goal of this research is to identify the extent to which public revenues in Iraq, which depend largely on oil revenues, are affected by another variable that is believed to be well exploited, which will provide the general budget with new revenues, which is foreign investment. This investment has been handled well by the concerned authorities. It will have major positive repercussions on the Iraqi economy, and when using the standard model (ARDL) based on the statistical program (12.EViews). The results of the research on the short-term relationship concluded that there is a direct relationship between foreign direct investment and public revenues, and that increasing foreign investment by one unit This leads to an increase in public revenues by (4.63) million dinars at a significance level of (5%). It is clear from the results in the long-term relationship that the relationship is also direct between foreign direct investment and public revenues, and that increasing foreign direct investment by one unit will lead to an increase Public revenues amounted to (6.30) million dinars at a significance level (10%). The research concluded that increasing foreign investment leads to an increase in public revenues that go into financing the state's general budget. The research recommended the need for the concerned authorities in Iraq to provide the investment environment. This is an occasion that will attract a larger number of investors to the country, in addition to the necessity of activating the role of the National Investment Authority in Iraq.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 113-131
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.7

الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره في زيادة الايرادات العامة في العراق للمدة 2004-2022

عدي صابور محمد الراشدي
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الحمدانية

المستخلص

إن الهدف الأساسي لهذا البحث هو التعرف على مدى تأثر الايرادات العامة في العراق والتي تعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية بمتغير آخر يعتقد أنه إذا ما تم استغلاله بشكل جيد فأنه سيرفد الموازنة العامة بإيرادات جديدة ألا وهو الاستثمار الأجنبي، هذا الاستثمار الذي أحسنت الجهات المعنية التعامل معه سيكون له انعكاسات ايجابية كبيرة على الاقتصاد العراقي، وعند استخدام الانموذج القياسي (نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات المتباطئة) (ARDL)، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (EViews.12) توصلت نتائج البحث في العلاقة قصيرة الأجل إلى وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والايرادات العامة، وإن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة فأن ذلك يؤدي إلى زيادة الايرادات العامة ب (4,63) مليون دينار عند مستوى معنوية (5%)، ويتضح من النتائج في العلاقة طويلة الأجل أن العلاقة أيضاً طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والايرادات العامة، وإن زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يؤدي لزيادة الايرادات العامة بمقدار (6,30) مليون دينار عند مستوى معنوية (10%)، واستنتج البحث أن زيادة الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى زيادة الايرادات العامة التي تدخل في تمويل الموازنة العامة للدولة، وقد أوصى البحث على ضرورة قيام الجهات المعنية في العراق بتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة التي من شأنها جذب أعداد أكبر من المستثمرين إلى البلد، فضلا عن ضرورة تفعيل دور الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الايرادات العامة، الموازنة العامة.

المقدمة

تعرض العراق لعدة تحديات في الفترة من عام 2004 إلى عام 2022، بما في ذلك الحروب والاضطرابات الأمنية والتحولات السياسية، هذه العوامل تأثر سلبًا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد، ويجب أن نلاحظ هنا أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الإيرادات العامة يتأثر بالعديد من العوامل الأخرى مثل القوانين واللوائح المحلية والعالمية وأسعار النفط والأوضاع الاقتصادية العالمية.

ومع ذلك شهد العراق جهودًا متزايدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) (direct foreign investment)، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر له دورًا مهمًا في زيادة الإيرادات العامة للبلاد، وهناك العديد من المجالات الاقتصادية التي يؤثر بها هذا الاستثمار والتي تؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة في العراق منها، تحسين القطاعات الاقتصادية الرئيسية يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يركز على قطاعات رئيسية في الاقتصاد العراقي مثل النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية وقد يؤدي تحسين هذه القطاعات إلى زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الإنتاج والصادرات، الرسوم والضرائب يتم دفع الشركات الأجنبية رسومًا وضرائبًا للحكومة العراقية وهذه الرسوم والضرائب تساهم في زيادة الإيرادات العامة، تحسين البنية التحتية لجذب الاستثمار

الأجنبي تحتاج الدولة إلى تحسين البنية التحتية وتوفير بيئة استثمارية مناسبة قد تقوم الحكومة بتحسين البنية التحتية بناءً على تمويلات المستثمرين وهو ما يعود بالفائدة على المواطنين أيضاً، وغيرها من الآثار الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، ومع ذلك يجب ملاحظة أنه من أجل تحقيق تلك الآثار الإيجابية للاستثمار الاجنبي المباشر يجب توفير بيئة استثمارية مستدامة وملائمة في العراق ويتطلب ذلك تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وتبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد، ولتحقيق هدف الدراسة قسمت على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً. مشكلة البحث: توجه هذا البحث إلى دراسة حجم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الإيرادات العامة في العراق خلال مدة الدراسة، والاجابة عن أسئلة البحث التي تعبر عن المشكلة والتي يحاول هذا البحث ايجاد بعض الحلول لها ومن هذه الأسئلة ما يأتي:

1. ما هي الآليات والسياسات التي تم اعتمادها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق؟
2. ما هي التحديات والعوائق التي واجهت عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق؟

ثانياً. فرضية البحث: تقوم فرضية البحث الرئيسية على قاعدة اساسية وهي هل توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الإيرادات العامة في العراق خلال مدة الدراسة، هنا يفترض البحث أن الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة في الإيرادات العامة.

ثالثاً. هدف البحث: يقوم هدف البحث الأساسي على معرفة مدى مساهمة التدفقات الأجنبية في زيادة الايرادات العامة في العراق، ومدى مساهمة هذه التدفقات في تقليل اعتماد العراق على الايرادات النفطية في اعداد موازنته العامة، مما يعني تحول العراق بشكل تدريجي من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع على المدى المتوسط والبعيد وهذا ما سعت إلى تحقيقه الحكومات العراقية المتعاقبة.

رابعاً. أهمية البحث: إن أهمية هذا البحث في فهم مدى قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة الإيرادات العامة في العراق، وهذا الأمر يحتم على أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في العراق توفير البنى التحتية الضرورية التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين السياسات الاقتصادية ذات الصلة في المستقبل، كما يمكن أن يكون البحث مرجعاً للدراسات والأبحاث المستقبلية التي تبحث في الموضوع نفسه.

خامساً. منهج البحث: سيتم استخدام المنهج الوصفي، وجمع البيانات والمعلومات من مصادر مختلفة مثل التقارير الرسمية، الدراسات الأكاديمية، والمؤشرات الاقتصادية، وسيتم تحليل هذه البيانات باستخدام المنهج التحليلي والقياسي لتقييم تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات العامة في العراق.

سادساً. حدود البحث: الحدود المكانية للبحث هي العراق والحدود الزمانية هي للمدة 2004-2022.

سابعاً. هيكلية البحث: يتكون البحث من ثلاثة مباحث الأول يتكلم عن الإطار النظري للمتغير المستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر، والمبحث الثاني يتكلم عن الإطار النظري للمتغير التابع وهو الايرادات العامة، أما المبحث الثالث فأنه يتكلم عن قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الايرادات العامة في العراق للمدة 2004-2022 من أجل الوصول إلى النتائج المرجوة.

ثامناً. دراسات سابقة:

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2019 / رويدة ثامر عبد الحليم 2021.

إن مشكلة هذه لدراسة تقوم على تحديد العوائق الاقتصادية والقانونية والسياسية والأمنية التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية في العراق ودور هذه العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتهدف هذه الدراسة يقوم على أساس معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال الثابت في العراق، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي والقياسي من أجل الوصول إلى صحة الفرضية وهي دور الاستثمار الأجنبي على بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق، وإن من أهم نتائج هذه الدراسة هو كيفية تعزيز القدرة التنافسية من أجل جذب الاستثمارات الاجنبية عن طريق تحسين المناخ الاستثماري في العراق والعمل على الحد من هجرة رؤوس الأموال المحلية من أجل الاستفادة منها في مجال الاستثمار، فضلا عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة لأن قيمة F المحتسبة أكبر من قيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (5%).

2. الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006/ سامي عبيد التميمي 2008.

إن مشكلة الدراسة تقوم على أساس أن العراق يعاني من نقص كبير في التمويل الداخلي من أجل دعم التنمية الاقتصادية مما يتطلب البحث عن مصادر تمويل خارجية وإن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي في مقدمتها، وتتبنى هذه الدراسة مجموعة من الأهداف مثل تحديد أهم المقومات الجاذبة والطاردة للاستثمار الأجنبي في العراق، كذلك معرفة الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وتقوم هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في تتبع آثار الاستثمارات الأجنبي في العراق، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الايجابية منها الاستفادة من الامكانيات المادية والبشرية الكبيرة المتاحة في العراق من خلال استثمارها من قبل الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن قدرة المستثمر الأجنبي في خلق أسواق جديدة من أجل تصدير ما يتم انتاجه في العراق وغيرها من الفوائد، وهناك سلبيات توصلت إليها هذه الدراسة منها أن الأرباح التي يتم الوصول إليها من خلال الاستثمارات الأجنبية تذهب إلى البلد الأم.

3. أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة 2000-2014/ اثير عبدالله عليوي 2016.

إن مشكلة هذه الدراسة تقوم على معرفة الأسباب وراء النقص الكبير في مصادر التمويل الداخلي في العراق مما دفع الجهات المعنية إلى البحث عن مصادر تمويل أخرى وفي مقدمتها الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من دور في تنشيط النمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، إن هدف هذه الدراسة يركز بشكل أساسي على معرفة الاصلاحات الاقتصادية التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق، فضلا عن معرفة الآثار الايجابية لهذه الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري للمتغيرات الاقتصادية، وعلى المنهج القياسي من أجل قياس مدى تأثر تدفقات الاستثمار الاجنبي عل بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق، توصلت هذه الدراسة إلى استنتاج رئيسي وهو وجود علاقة

ارتباط احصائية ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة من 2000-2014 مما يعكس الآثار الايجابية على الاقتصاد العراقي.

4. **Impact of Foreign Direct Investment on Tax Revenue: The Case of the European Union. Gaspareniene, L., Kliestik, T., Sivickiene, R., Remeikiene, R., & Endrijaitis, M. (2022).**

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية: حالة الاتحاد الأوروبي.

إن هذه الدراسة وضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) هو عامل مهم للغاية لتعزيز الوطنية القدرة التنافسية والتنمية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا والإدارة الجديدة المهارات، والتجارة الخارجية، وإنتاجية الشركات، وما إلى ذلك، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإيرادات الضريبية والقدرة التنافسية، مع التركيز على اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وتم إجراء تحليل تجريبي لتحديد العلاقة بين الداخل والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج والإيرادات الضريبية من خلال استخدام البيانات المتعلقة بدول الاتحاد الأوروبي بين عامي 1999 و2019، وتم استخراج البيانات من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قاعدة بيانات (الأونكتاد) وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) في العالم بنك، ولتحقيق هدف هذه الدراسة وتحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية، تم استخدم النموذج الاقتصادي القياسي والذي اشتمل على أساليب البحث المنهجية ومقارنة تحليل الأدبيات العلمية، وتحليل بيانات اللوحة، وتحليل الانحدار المتعدد، واعتمد التحليل على طريقة المربعات الصغرى، وتقديرات نماذج الاقتصاد القياسي وتم حسابها من خلال تحديد الأخطاء القياسية القوية المتسقة مع متغيرات الدراسة، وتكشف النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج له تأثير محفز كبير على إجمالي الإيرادات الضريبية، وعلى النقيض من ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل له تأثير مثبط على الإيرادات الضريبية، وإن تحليل التأثير المتأخر كشفت زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على عائدات الضرائب في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن أثر متأخر ذو دلالة إحصائية من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر قبل عامين، وتشير التقديرات إلى أن التأثير المتأخر هو محفز ولا يوجد أي تأثير متخلف ذي دلالة إحصائية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل على الإيرادات الضريبية.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة أعلاه إنها ركزت على تحديد العوائق التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية وكيفية معالجتها، لأن هذه الاستثمارات تعد من أهم المصادر التي تساعد في سد النقص الذي يصيب التمويل الداخلي في العراق مما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في البلد، أما موضوع دراستنا الحالية فأنه يركز على دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة الايرادات العامة لأن هذا سيكون له انعكاسات اقتصادية كبيرة على العراق، وسيؤدي إلى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع.

المبحث الثاني: الإطار النظري

المحور الأول: للاستثمار الاجنبي المباشر

أولاً. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك الكثير من التعريفات التي تطرقت إلى الاستثمار الاجنبي المباشر، فهناك من يهتم بهذا الموضوع من الناحية القانونية ومنهم من يأخذه من الناحية الاقتصادية، ولأن الاستثمار يشترك بين عوامل قانونية واقتصادية لهذا سنتطرق لأكثر من تعريف.

الاستثمار الأجنبي المباشر يشير إلى استثمار رأسمالي يتم من قبل مستثمرين أجانب في اقتصاد بلد آخر، يهدف هذا الاستثمار إلى تأسيس شركات جديدة أو توسيع الشركات الحالية في البلد المستضيف، أو هو تملك جزء من المشروع أو كل المشروع من قبل المستثمر الأجنبي، والمشاركة في ادارة المشروع مع المستثمر الوطني وتكون هذه الادارة بشكل جزئية وفي بعض الأحيان تكون كل ادارة المشروع تحت سيطرة المستثمر الأجنبي (عبدالحليم، 2021: 5).

ويعرف أيضاً بأنه تلك المشاريع التي يقوم بها المستثمر الأجنبي ويكون هو المسؤول عن ادارتها وصاحب ملكيتها لأنه ساهم بجزء كبير من رأس مال المشروع لذلك يكون هو صاحب الحق في ادارة هذا المشروع (عمار، 2007: 33). وقد عرفت منظمة التجارة والتنمية في الأمم المتحدة (UNCTAD) (United Nations Conference on Trade and Development) الاستثمار الأجنبي أنه " استثمار يبنى على علاقة طويلة المدى يعكس مصالح مشتركة ومستمرة والقدرة على التحكم الاداري بين الشركة في البلد الأم مع الشركة في البلد المستقبل للاستثمار، سواء كان المستثمر فردا أو شركة أو مؤسسة وإن الملكية تكون على شكل حصة تساوي (10%) او اعلى من (10%) من القوة التصويتية او الاسهم العادية في مجلس الادارة للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى (UNCTAD, 2000: 5).

ثانياً. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنقسم حسب الأهداف التي يرغب المستثمر الأجنبي في الوصول لها من هذه الأنواع (التميمي، 2008: 197).

1. الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة في الأداء: عندما يكون هدف الشركات الأجنبية في البلدان المضيفة لها هو البحث عن تحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية فأن هذه الشركات تقوم بمثل هذا النوع من الاستثمار، ويقوم البلد المضيف بدفع تكاليف عالية من أجل الوصول إلى هذا النوع من الاستثمار الذي سيعزز القدرة التصديرية له فيما بعد.
2. الاستثمارات الباحثة عن الثروات الطبيعية: يشجع هذا النوع من الاستثمارات على زيادة الواردات من المواد الاستهلاكية ومدخلات الانتاج الوسيطة وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية، كل هذا يؤدي إلى زيادة الصادرات من المواد الأولية، وينشط هذا النوع من الاستثمارات في البلدان التي تمتلك ثروات طبيعية هائلة مثل العراق.
3. الاستثمارات الباحثة عن الأصول الاستراتيجية: إن هذا النوع من الاستثمارات يكون له أثر توسعي على التجارة من ناحية الاستهلاك وكذلك الانتاج، وهذا النوع من الاستثمارات يحدث عندما تقرر الشركات العالمية الاستثمار في احدى البلدان المتقدمة أو النامية في مجال البحث والتطوير رغبة منها في زيادة أرباحها، وهذا النوع من الاستثمارات يشجع على تصدير العمالة الماهرة من البلدان النامية، وكذلك يزيد من حجم صادرات الخدمات والمعدات إليها.
4. الاستثمارات الباحثة عن الاسواق: هناك العديد من الأسباب التي دعت إلى القيام بهذا النوع من الاستثمارات مثل ارتفاع تكلفة نقل السلع والخدمات في البلد المضيف مما يجعل الاستثمار فيها مربح أكثر من التصدير لها، وقد انتشر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي في ستينات وسبعينات القرن الماضي خاصة في قطاع الصناعة، بعد أن تبنت الكثير من البلدان الصناعية سياسة احلال الواردات، ولا تؤثر هذه الاستثمارات على الانتاج لأنها لا تحل محل صادرات البلدان المنتجة وإنما لها آثار ايجابية على التجارة وعلى الاستهلاك في الوقت نفسه.

ثالثاً. دوافع البلدان النامية ومنها العراق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك دوافع كثيرة تسعى البلدان النامية إلى الاستفادة منها من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية إليها بأنواعها كافة وفي جميع الجوانب الاقتصادية ومن هذه الدوافع ما يأتي: (الكواز، 2005: 91).

1. دعم النمو الاقتصادي في البلدان النامية في جميع المجالات الاقتصادية التي تعمل على رفع مستوى دخل الأفراد من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب من الرفاهية الاقتصادية.
2. سعي هذه البلدان إلى ردم الفجوة الادخارية الناجمة عن عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير الأموال المطلوبة لهذه الاستثمارات سواء كانت هذه الأموال بالعملة الوطنية أو الأجنبية ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
3. يشجع الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة إلى البلد المضيف وهذا يساعد في مواكبة التطورات العالمية في مجال التكنولوجيا.
4. تنشيط الشركات المحلية من خلال خلق فرص استثمارية جديدة في البلد المضيف وهذا يساعد كثير في القضاء على جزء كبير من البطالة الموجودة في البلد المضيف.

رابعاً. محددات الاستثمار الاجنبي المباشر: إن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية ومنها العراق تواجه مجموعة من المحددات والعقبات منها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على هذه الاستثمارات وهي كما يأتي:

1. المحددات الاقتصادية: من أهم المحددات الاقتصادية هي البنى التحتية مثل الطرق والجسور والاتصالات والمرافق البحرية وغيرها، وهي تعد وسائل جذب للمستثمر الأجنبي، أما في حال عدم توفرها بالشكل الذي يجعل استخدامها به فائدة اقتصادية فأنه سيمنع الاستثمارات الأجنبية من الدخول إلى تلكم البلدان في حالة واحدة وهي مساهمة تلك الاستثمارات في تطوير البنى التحية في تلك البلدان، ومن هذه المحددات حجم الأسواق في البلد المضيف فكلما كانت تلك الأسواق كبيرة تشجع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في تلك البلدان لأنها تساعدهم في الوصول إلى وفورات الحجم التي تعزز من أرباحهم، فضلاً عن أن مدى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي في تلك البلدان ومدى توفر الموارد الطبيعية وارتفاع حجم التضخم كلها تشجع المستثمر الأجنبي من التوجه الى تلك البلدان والعكس صحيح.(عبدالغني، 2011: 38).
2. المحددات الاجتماعية: هناك عوامل اجتماعية كثيرة تعمل على عرقلة أو على العكس تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية، مثل ذلك إن البلدان التي تكون فيها نسبة التعليم متدنية والأيدي العاملة فيها غير ماهرة فأن ذلك لا يشجع أصحاب الاستثمارات الأجنبية من الدخول إلى هذه البلدان، أما إذا كانت الأيدي العاملة الماهرة عالية ونسبة التعليم مرتفعة فأنها تشجع رؤوس الأموال في التوجه إلى تلك البلدان، فضلاً عن مدى فهم المستثمر الأجنبي للعادات والتقاليد للبلد المضيف فإذا كان يعرف ما هو مرغوب وما هو ممنوع وما يتعارض مع معتقدات وأعراف الأغلبية السكانية التي توجد بذلك البلد فأن استثماراته ستكون في أمان والعكس صحيح (المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، 1993: 29).
3. المحددات السياسية: تعد هذه المحددات مهمة جداً في جذب الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية، لأنها تؤثر بشكل مباشر على اتخاذ القرار الاستثماري عند المستثمر الأجنبي، وهذا يفسر ضعف الاستثمارات الأجنبية في البلدان التي تعاني من اضطرابات سياسية ومنها العراق، فضلا عن دور الحكومة في توفير الأمان واصدار التشريعات والتسهيلات القانونية التي تساعد في جذب المستثمر

الأجنبي تعد مهمة للغاية، فضلاً عن أن المستثمر الأجنبي يواجه خطر الاستهداف من قبل عناصر خارج عن سيطرة الدولة بحجة عدواتها مع حكومات تلكم المستثمرين وهذا يؤدي إلى عزوفهم عن التوجه إلى تلك البلدان والعكس صحيح.(مرزة، 2015: 55).

المحور الثاني: الإيرادات العامة

أولاً. مفهوم الايرادات العامة: الايراد العام هو كل ما تحققه الدولة من ايراد مالي من مصادر مختلفة سواء كانت ايرادات سيادية مثل فرض الضرائب والرسوم على المكلفين المشمولين بها، أو ايرادات يتم تحقيقها من الموارد الطبيعية مثل الايرادات النفطية، أو الأرباح التي يتم تحقيقها في القطاع العام نتيجة تقديم السلع والخدمات إلى المجتمع. (مشكور واخرون، 2014: 315).

ويمكن تعريفها أنها الأموال التي تحصل عليها الدولة من أجل تمويل نفقاتها العامة، وفي العادة يتم الحصول على هذه الأموال بقوة القانون مثل الضرائب والرسوم والتعريفة الكمركية وغيرها وكلها تسمى الايرادات العامة. (العلي، 2011: 97).

ثانياً. أهمية الايرادات العامة: بعد زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، أصبحت المؤسسات العامة المالية والتجارية والصناعية تستخدم كمصدر أساسي في تمويل الخزينة العامة للدولة، لهذا أصبح القطاع العام يدير أغلب المشاريع العامة، كل هذه الأسباب جعلت الحكومات الحالية تعمل على توسيع نطاق ملكيتها العامة من أجل زيادة ايراداتها العامة ومن هذه الأسباب ما يأتي: (منير، 2006: 66).

1. دافع الايرادات: تسعى الدولة إلى تقليل العبء الضريبي المفروض على الموطنين، ولا يتم تحقيق هذا الهدف إلا في زيادة املاكها من أجل زيادة ايراداها المالي الذي يساهم في تمويل الموازنة العامة.
2. انخفاض رأس المال في القطاع الخاص: هناك الكثير من مشاريع البنية التحتية مثل انشاء محطات الكهرباء وانشاء السكك الحديدية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، هنا تدخل الدولة في تمويل هذه المشاريع الحيوية التي في نهاية المطاف لها مردودات مالية كبيرة تدخل في الموازنة العامة عند جبايتها.
3. دور الصناعة الحيوي: إن الكثير من الصناعات الاستراتيجية تنحصر ملكيتها بيد الدولة وذلك بسبب ارتباطها بالأمن القومي للدولة، في هذه الحالة يتطلب انشائها نوع من السرية مثل انشاء المعامل التي تختص في انتاج المعدات العسكرية.
4. الخدمات الاجتماعية: إن الخدمات الاجتماعية العامة في أغلب الأحيان وفي كثير من الدول تكون ممولة ومملوكة للدولة مثل مشاريع الاسكان العامة والحدائق العامة لأن هذه المشاريع تصب في خدمة المجتمع.

ثالثاً. أنواع الايرادات العامة: هناك تصنيفات عدة للإيرادات العامة التي تم اعتمادها من قبل علماء المالية العامة منها: (الجنابي، 2011: 110).

1. الايرادات الاستثنائية: وهي الايرادات التي لا تكون بشكل متكرر وغير منتظمة سنوياً، لأن الدول تلجأ إلى هذا النوع من الايرادات في الظروف الاستثنائية عن طريق بيع أملاكها أو القروض أو الاصدار النقدي الجديد، وتلجأ الدولة إلى هذا النوع من الايرادات في حالات معينة مثل العجز الذي يصيب الموازنة الحكومية.

2. الايرادات المنتظمة: وهي الايرادات التي تكون سنوية وبشكل منتظم ودوري، وتحصل الدولة على هذه الايرادات من املاكها التجارية والمالية والصناعية، وهذه الايرادات تتسم بالإجبارية لأن الدولة تحصل عليها بقوة القانون التي تمتلكها.

وهناك الكثير من الدراسات الأخرى التي تصنف الايرادات العامة من زاوية أخرى وهي (الضرائب والرسوم، الغرامات، الاعانات، القروض، ايرادات املاك الدولة، الاصدار النقدي الجديد). (عبد واخرون، 2023: 170-171).

رابعاً. محددات الايرادات العامة: الإيرادات العامة تمثل جزءًا هامًا من موارد الدولة، حيث تلعب دورًا حاسمًا في تمويل البرامج الحكومية وتحقيق التنمية الاقتصادية ويعتمد تحقيق الإيرادات العامة على محددات عدة تتنوع بحسب مصادر الدخل والظروف الاقتصادية والسياسية فيما يأتي نظرة عامة على بعض المحددات الرئيسية للإيرادات العامة في العراق:

1. التنويع الاقتصادي: إن تنويع مصادر الإيرادات الحكومية يعد خطوة ايجابية للحد من التأثيرات السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط وإن تحقيق التنويع اقتصادي يعزز القدرة على تحمل التحديات الاقتصادية التي تواجه أي بلد (سامي واخرون، 2023: 143).
2. إنتاج النفط: يعد النفط هو المصدر الرئيسي للإيرادات في العراق ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على صادرات النفط حيث يمثل إنتاج وتصدير النفط نسبة كبيرة من إجمالي الإيرادات العامة تتأثر هذه الإيرادات بأسعار النفط العالمية وحجم الإنتاج الوطني وهذا تحداً حقيقي يؤثر على الايرادات العامة في العراق. (التميمي، مصدر سابق، 199)
3. الضرائب والرسوم: تشكل الضرائب والرسوم مصدراً هاماً للإيرادات الحكومية تتضمن هذه ضرائب الدخل، وضريبة القيمة المضافة، والرسوم على الخدمات يعتمد تحقيق هذه الإيرادات على نشاط الاقتصاد ومستوى الدخل للمواطنين والشركات. (ابو عميرة، 2023: 367).
4. الرسوم الجمركية: تعد الرسوم الجمركية من مصادر الإيرادات العامة حيث تُفرض على البضائع المستوردة وتسهم في تحفيز الإنتاج المحلي وحماية الصناعات المحلية. (العتابي، 2018: 93).
5. الإيرادات غير الضريبية: تشمل هذه الفئة العديد من المصادر مثل رسوم الخدمات الحكومية، والرسوم على استخدام الموارد الطبيعية، وإيرادات الشركات الحكومية تتغير أهمية هذه المصادر باختلاف السياسات الحكومية والاحتياجات الاقتصادية. (ناصر، 2018: 486).
6. التبرعات والمساعدات الخارجية: تلعب التبرعات الدولية والمساعدات الخارجية دوراً في تعزيز الإيرادات الحكومية خاصة في حالات الطوارئ أو الاحتياجات الإنسانية يعتمد هذا المصدر على التعاون الدولي والعلاقات الخارجية. (عبده، 2021: 32).
7. مكافحة التهرب الضريبي: يلعب تحسين نظام الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي دورًا في زيادة الإيرادات العامة حيث يسهم في تعزيز التحصيل الضريبي وضمان استحقاق الحكومة لمواردها الضريبية الكاملة. (العركوب، 2012: 5).

يجسد توازن محددات الإيرادات العامة في العراق تحداً حيوياً يتطلب إدارة فعالة وتطوير اقتصادي شامل من قبل الجهات المعنية بهذا الأمر في العراق لتعزيز مستوى التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من مواجهة التقلبات التي تصيب مصادر الايرادات العامة خاصة النفطية منها لأن العراق يعتمد بشكل كبيرة على الايرادات النفطية في موازنه العامة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 66, Part (1): 113-131
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.66.1.7

المبحث الثالث: قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الايرادات العامة في العراق للمدة (2004-2022)

أولاً. متغيرات البحث: تتكون متغيرات البحث من الآتي:

1. المتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر): يعتبر المتغير المستقل وهو الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم العوامل التي تحدد قرار المستثمرين الأجانب في توجيه رؤوس أموالهم نحو بلد معين، يتأثر هذا المتغير بعوامل عدة منها البنية التحتية للبلد المستضيف، والقدرة على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويُعد القطاع الصناعي، ومعدلات النمو الاقتصادي، ومستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي أيضًا من العوامل المؤثرة، مع ذلك يجب أن يتم إدارة المتغير المستقل للاستثمار الأجنبي المباشر بحذر لضمان استفادة الدولة المضيفة بشكل كامل منه ولتفادي التأثيرات السلبية المحتملة له مثل التبعية الاقتصادية واختفاء الشركات المحلية الصغيرة، باختصار يعد الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً حيويًا في تحديد اتجاه الاقتصاد وتقدم البلدان ويتطلب إدارة فعّالة وتشجيع من الحكومات لتحقيق فوائد مستدامة ومتوازنة.
2. المتغير التابع (الايرادات العامة): تُعد الإيرادات العامة أحد العناصر الرئيسية في الموازنة الحكومية، حيث تُستخدم لتمويل الإنفاق العام وتحقيق الأهداف والخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، يمكن أن تتألف الإيرادات العامة من مصادر متنوعة، مثل الضرائب، الرسوم، الغرامات، والإيرادات غير الضريبية، تتأثر الإيرادات العامة بعوامل عدة، منها النمو الاقتصادي، معدلات الضرائب، وكفاءة تحصيل الضرائب، يُعد فهم هذه العوامل وتحليلها أمرًا حيويًا لتحديد كيفية تحقيق التوازن في الموازنة الحكومية وضمان استدامة الإنفاق العام، هنا يمكن القول إن الإيرادات العامة تمثل عنصرًا أساسيًا في إدارة الاقتصاد والحكومة، وتحقيق التوازن في هذه الإيرادات يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتقديم الخدمات الضرورية للمواطنين.

ثانياً. بيانات البحث:

جدول (1): متغيرات البحث

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر مليون دينار	الايرادات العامة مليون دينار
2004	1055556	32982739
2005	1573156	40502890
2006	1783338	49055545
2007	2447922	54599451
2008	1261697	80252182
2009	1550025	55209353
2010	1514834	69521117
2011	1461656	99998776
2012	1487537	119466403
2013	1696685	113797395
2014	1654900	105386623

السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر مليون دينار	الايرادات العامة مليون دينار
2015	2880863	66470252
2016	2233219	54409270
2017	2575933	77335955
2018	6492719	106569834
2019	13695897	107566995
2020	15353139	63199689
2021	17488133	109081464
2022	26224221	161697437

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الاحصائية الصادرة من البنك المركزي العراقي 2023.

ثانياً. رسم متغيرات السلسة الزمنية: من الشكل البياني للسلسة الزمنية يلاحظ أن السلسة متذبذبة وغير مستقر، انظر الشكل رقم (1).

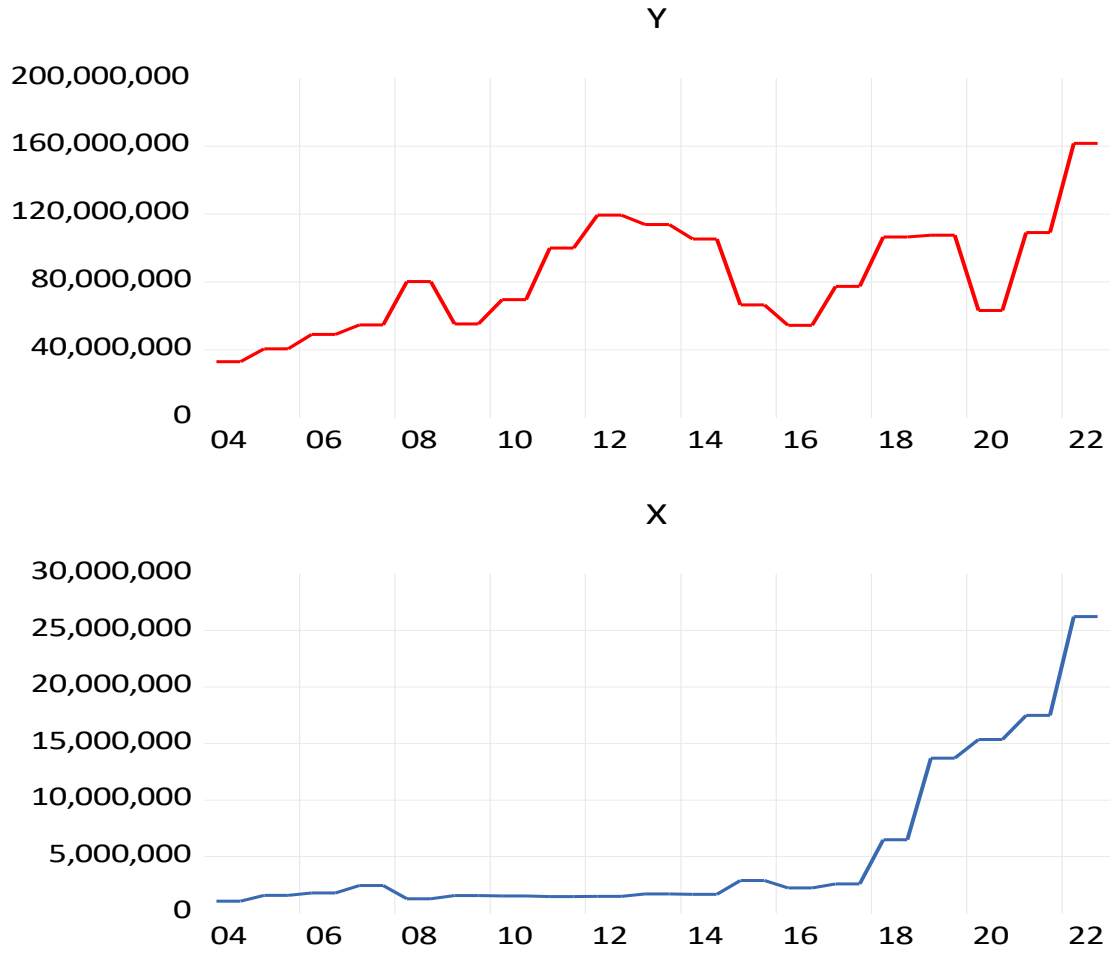

شكل (1): رسم بيانات السلسة الزمنية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

ثالثاً. اختبار سكون السلاسل الزمنية: بالنظر إلى عدم وجود الاستقرار في السلسلة الزمنية، ولضمان عدم وجود الانحدار الزائف في التقدير، نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة وذلك من خلال نتائج اختبار Phillips-Byron، من خلال النتائج تم تحديد أن المتغير المستقل (X) والمتغير التابع (Y) ليست ساكنة عند المستوى، وبعد أخذ الاختلاف الأول، يُلاحظ أن المتغير المستقل والتابع ساكن أي مستقر، إما مع وجود ثابت أو ثابت واتجاه أو بدون ثابت واتجاه، عند مستوى معنوية (1%)، انظر الجدول رقم (2).

جدول (2): اختبار فليبس بيرون

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
	At Level		
		(Y)	(X)
With Constant	t-Statistic	-1.4354	3.295
	Prob.	0.5545	1.0
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3013	1.0603
	Prob.	0.4229	0.9998
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.9302	2.1774
	Prob.	0.9028	0.9917
		n0	n0
	At First Difference		
		d(Y)	d(X)
With Constant	t-Statistic	-6.0499	-6.611
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9924	-8.4005
	Prob.	0.000	0.000
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.9161	-5.9312
	Prob.	0.000	0.000
		***	***

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

بالنظر لسكون متغيرات البحث في الفرق الأول سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات المتباطئة بعد تحويل البيانات إلى نصف سنوية بواسطة البرنامج الإحصائي (EViews.12).

رابعاً. القوة التفسيرية للنموذج: باستخدام طريقة نموذج الفجوات المتباطئة ARDL، تم تقدير نموذج التكامل المشترك ووجد أن الاختبارات الإحصائية تظهر الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2، والذي يوضح أن النموذج فسر (78%) من التغييرات الحاصلة في المتغير الايرادات العامة (Y) نتيجة التغيير في المتغير المستقل (الاستثمار الاجنبي المباشر) و (22%) بواسطة متغيرات أخرى خارج النموذج، وتتوافق جودة النموذج من خلال اختبار (F) عند مستوى معنوية (5%)، أنظر الجدول رقم (3) أدناه.

جدول (3) نتائج تطبيق نموذج الفجوات المتباطئة – التقدير الاولي

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Sample (adjusted): 2006S1 2022S2				
Included observations: 34 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): X				
Selected Model: ARDL (1, 4)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.***
Y (-1)	0.704608	0.117358	6.003944	0.0000
X	4.633909	1.717376	2.698249	0.0119
X (-1)	-4.04312	2.232583	-1.81096	0.0813
X (-2)	-6.6135	2.718302	-2.43295	0.0219
X (-3)	3.993603	3.056573	1.306562	0.2024
X (-4)	3.890985	2.464113	1.579061	0.1260
C	21918038	9530033	2.299891	0.0294
R-squared	0.784556	Mean dependent var		87859867
Adjusted R-squared	0.736679	S.D. dependent var		30286164
S.E. of regression	15541284	Akaike info criterion		36.13714
Sum squared resid	6.52E+15	Schwarz criterion		36.45139
F-statistic	16.38707	Durbin-Watson stat		1.933751
Prob(F-statistic)		0.000		

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

خامساً. اختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل التكامل المشترك: من أجل اختبار وجود علاقة توازن طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين (الاستثمار الاجنبي المباشر) كمتغير مستقل والمتغير التابع (الايرادات العامة) باستخدام اختبار (F-Bounds Test) يمكن ملاحظة أن قيمة اختبار بحسب احصائية (F) هي (5,23) وهي أكبر من القيمة الأعلى والأدنى عند مستوى معنوية (5%)، وبذلك

هنالك علاقة تكامل مشترك طويل المدى بين متغيرات البحث، تم عرض النتائج على النحو الآتي في الجدول رقم (4).

جدول (4): نتائج اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	5.2342	10%	4.04	4.78
K	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
Actual Sample Size 34			Finite Sample: n=35	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12)

سادساً. اختبار العلاقة القصيرة وطويلة الأجل للمتغيرات يتضح الآتي:

1. **العلاقة القصيرة الاجل:** بينت النتائج أن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والايرادات العامة، وإن زيادة الاستثمار الأجنبي بوحدة واحدة فأن ذلك يؤدي إلى زيادة الايرادات العامة ب (4,63) مليون دينار عند مستوى معنوية (5%).
2. **قيمة معلمة تصحيح الخطأ:** (-0.295) = ECM إذ يظهر معامل تصحيح الخطأ أو معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) وهو يشير إلى مقدار التغير في الايرادات العامة نتيجة انحراف الارتفاعات والانخفاضات وسيستغرق (3) سنوات واربعة أشهر ونصف ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد آثار التقلبات في متغيرات الاقتصاد الكلي لأن $= \frac{1}{0.295}$ $year$ 3.38.
3. **العلاقة طويلة الاجل:** يتضح من النتائج بينت النتائج ان العلاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والايرادات العامة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بوحدة واحدة سوف يؤدي لزيادة الايرادات العامة بمقدار (6,30) مليون دينار عند مستوى معنوية (10%)، انظر الجدول رقم (5).

جدول (5): نتائج الاجل الطويل والقصير

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(Y)
Selected Model: ARDL (1, 4)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 01/06/24 Time: 18:23
Sample: 2004S1 2022S2
Included observations: 34
Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y(-1)*	-0.29539	0.117358	-2.51702	0.0181
X(-1)	1.861881	0.823286	2.261524	0.032
D(X)	4.633909	1.717376	2.698249	0.0119
D(X(-1))	-1.27109	2.332835	-0.54487	0.5903
D(X(-2))	-7.88459	2.415426	-3.26426	0.003
D(X(-3))	-3.89099	2.464113	-1.57906	0.126
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X	6.303094	3.568398	1.766365	0.0886
EC = Y - (6.3031*X)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي **(**EViews.12**).**

سابعاً. الاختبارات التشخيصية: للتأكد من دقة وصحة النتائج التي حصلنا عليها من الاختبارات السابقة سنقوم ببعض الاختبارات التشخيصية من أجل اثبات النتائج، ومن خلال بيانات اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM Test **)** في الجدول رقم (6) نلاحظ بأن قيمة احصائية **(**F-statistic**)** بمستوى احتمالية بلغ (Prob=0,968) وهي غير معنوية عند مستوى (5%) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ,أما نتائج اختبار(ARCH **)** والخاص بالكشف عن مشكلة عدم التجانس ويتضح لنا من قيمة **(**F-statistic**)** بمستوى احتمالية بلغت(Prob=0,360) وهي غير معنوية عند مستوى (5%) مما يعني لا وجود لمشكلة اختلاف التباين وبذلك نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة عدم تجانس التباين بين المتبقيات العشوائية.

جدول (6): الاختبارات التشخيصية للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.032055	Prob. F (2,25)	0.9685
Obs*R-squared	0.086966	Prob. Chi-Square (2)	0.9574
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.860964	Prob. F(1,31)	0.3606
Obs*R-squared	0.891744	Prob. Chi-Square (1)	0.345

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي **(**EViews.12**)**

وللتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود تغيرات هيكلية فيها، ومعرفة مدى انسجام معاملات الأجل الطويل مع تقديرات معلمات الأجل القصير تم استخدام هذين الاختبارين:

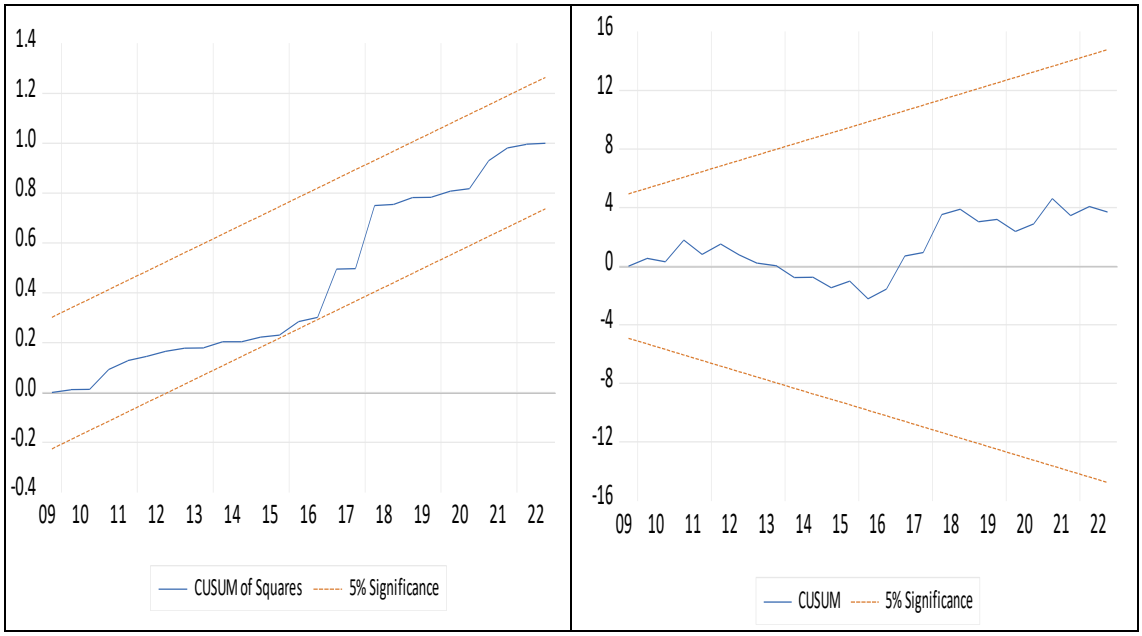

شكل (2): الاختبار الهيكلية

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى البرنامج الإحصائي (EViews.12).

ويلاحظ من خلال الخط البياني لاختبارات (CUSUM) و(CUSUM of squares) داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، ان البيانات تتسم بالاستقرارية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. نلاحظ من خلال البيانات انخفاض الاستثمارات الاجنبية المباشرة في العراق ويعود هذا الانخفاض إلى أسباب تشريعية وسياسية وأمنية مما أدى إلى ضعف مساهمة ايرادات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الايرادات العامة في العراق.
2. نستنتج من خلال ما تم عرضه في الجانب النظري إن تعزيز التعاون مع الشركات متعددة الجنسية من مختلف الدول لأن هذه الشركات هي المحرك الرئيسي لرؤوس الأموال العالمية وهي تملك القرار الأخير أين يجب أن يتم استثمار هذه الأموال.
3. فضلا عن أن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة فرص التعامل مع الأسواق الخارجية فاذا كانت الاستثمارات تستهدف انتاج السلع بناءً على وفرة المواد الأولية الداخلة في انتاج هذه السلع هنا يمكن تصدير ما يزيد عن حاجة الأسواق المحلية في العراق إلى الأسواق الخارجية عن طريق المستثمر الأجنبي.
4. أثبتت نتائج البحث أن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والايرادات العامة وإن زيادة الاستثمار الأجنبي في الأجل القصير بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الايرادات العامة ب (4,63) مليون دينار عند مستوى معنوية (5%).
5. أثبت نتائج البحث أن العلاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والايرادات العامة وإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل بوحدة واحدة يؤدي لزيادة الايرادات العامة بمقدار (6,30) مليون دينار عند مستوى معنوية (10%).

6. بينت النتائج في الأجل القصير والأجل الطويل أعلاه إنها مطابقة إلى النظرية الاقتصادية إذ إن زيادة الاستثمار الأجنبي تؤدي إلى زيادة الرسوم والضرائب المفروضة على المشاريع الاستثمارية الأجنبية تؤدي إلى زيادة الايرادات العامة.

ثانياً. التوصيات:

1. يوصي البحث من خلال النتائج التي تم التوصل إليها إلى اعتماد آلية واضحة وشفافة في التعامل مع المستثمر الأجنبي من أجل القضاء على الفساد الذي يعرق دخول الاستثمارات الأجنبية إلى العراق.
2. العمل على زيادة فاعلية الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق بفروعها كافة من أجل لعب دور أكبر في جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تفعيل وتطبيق قانون الاستثمار رقم (13) لسنة (2006) وما لحقه من تعديلات والعمل على معالجة الفقرات التي من شأنها عرقلة الاستثمارات الأجنبية ورفعها إلى الجهات التشريعية من أجل معالجتها بما يتناسب مع التطورات العالمية في هذا المجال لأن هذا الأمر من شأنه زيادة القدرات التنافسية للعراق من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلد.
3. العمل على اختيار الاشخاص المناسبين من ذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة والنزاهة من أجل شغل المناصب الادارية في هيئة الاستثمار الوطنية وباقي فروعها في المحافظات حتى يمكنهم من خلال خبراتهم النهوض بواقع الاستثمار في العراق.
4. العمل على انشاء قاعدة بيانات مركزية توضح كافة الفرص الاستثمارية الموجودة في العراق وتحديد أنواعها ومواقعها في جميع المحافظات العراقية غير المنتظمة بإقليم والعمل على الترويج لها من خلال زيادة التعاون المشترك بين هيئة الاستثمار الوطنية والوزارات العراقية كافة خاصة وزارة الخارجية من أجل التنسيق مع السفارات العراقية كافة الموجودة في دول العالم من أجل الترويج لهذه الفرص الاستثمارية فضلا عن التنسيق مع السفارات الأجنبية الموجودة في العراق من أجل تعريف بلدانهم بهذه الفرص.
5. العمل على تحسين بيئة الأعمال في العراق لجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب ذلك يشمل إجراء إصلاحات في القوانين واللوائح التجارية، وتسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط الإجراءات لتسريع تأسيس الشركات والاستثمارات.
6. تطوير البنية التحتية مثل الطرق والموانئ والمطارات لأن البنية التحتية الجيدة تجعل العراق مكانًا أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية حيث تسهم البنية التحتية في تخفيف التكاليف اللوجستية وتعزز فعالية الإنتاج، كذلك يمكن استخدام الحوافز المالية والضريبية لجعل الاستثمارات أكثر جاذبية من خلال قيام الحكومة بتقديم تسهيلات ضريبية وحوافز مالية للمستثمرين الأجانب الذين يدخلون السوق العراقية.
7. تعزيز التعاون مع القطاع الخاص يمكن للحكومة تعزيز التعاون مع الشركات الخاصة وتشجيعها على الاستثمار في مشاريع ذات أهمية استراتيجية ذلك يشمل الشراكات الاستراتيجية مع الشركات الأجنبية لتطوير مشاريع مشتركة وتطوير القوى العاملة المحلية وتوفير التدريب المهني لتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحقيق تكامل مع المشاريع الاستثمارية الاجنبية حتى تكون هذه القوى العاملة عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية.
8. كل ما تم ذكره أعلاه من توصيات بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الايرادات العامة التي تدخل في خزينة الدولة وتؤدي إلى تنويع مصادر هذه الايرادات

وبالتالي تؤدي إلى تقليل الاعتماد من قبل الحكومة على المصدر الوحيد عند اعداد الموازنة العامة في العراق ألا وهو الايرادات النفطية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. ابو عميرة، هشام، 2023، قياس أثر الرقمنة في تحسين الايرادات الضريبية المصرية لزيادة الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000-2022) باستخدام نموذج (ARDL)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد20، اكتوبر 2023.
2. البنك المركزي العراقي، التقرير الاحصائي السنوي، 2023، https://cbiraq.org/
3. التميمي، سامي عبيد، 2008، الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد2، العدد9، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
4. الجنابي، طاهر، 2017، علم المالية والتشريع المالي، طبعة اولى، الناشر المكتبة القانونية، بغداد، العراق.
5. سامي، حميد عباس واخرون، 2023، التنويع الاقتصادي وأثره في الحد من ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2004-2020، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد9، العدد3.
6. عبد، مهند خميس واخرون، 2023، تحليل تطوير العلاقة بين الايرادات العامة والادخار الاجمالي في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2021، جامعة الفلوجة، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد13، العدد4.
7. عبدالحليم، رويدة ثامر، 2021، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تكوين راس المال المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2003-2019، دبلوم عالي معادل للماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
8. عبدالغني، سهاد كشكول، 2011، دور الاعفاء الضريبي في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وامكانية تفعيله في الاقتصاد العراقي، دبلوم عالي معادل للماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
9. عبدة، احمد جلال محمود، 2021، فعالية المساعدات الخارجية وأثرها على الامن القومي: المساعدات الامريكية لمصر والتعاون الامني في مكافحة الارهاب دراسة حالة، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد10.
10. العتابي، صادق جعفر كاظم، 2018، أثر الضرائب الجمركية في دعم الموازنة العامة للدولة – دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للجمارك العراقية، جامعة المثنى، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة المثنى للعوم الادارية والاقتصادية، المجلد8، العدد3.
11. العركوب، هاشم محمد عبدالله 2012، التهرب الضريبي دراسة في محدداته واثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان نامية مختارة للمدة (1990-2008)، جامعة الموصل، مجلة مركز الدراسات الاقليمية، العدد26.
12. العلي، عادل فليح، 2011، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الثانية، اثراء للطباعة والنشر، عمان، الاردان.

13. عمار، زودة، 2007، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري، الجزائر.
14. مرزة، اميرة عبود، 2015، تحليل اقتصادي لغرض الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق – معمل اسمنت كربلاء انموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
15. مشكور، سعود جابر واخرون، 2014، المحاسبة الحكومية تطبيقاتها المركزية واللامركزية في العراق، الطبعة الاولى، دار نيبور، العراق.
16. المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، 1993، اسواق المال الناشئة والتدفقات المالية للأقطار النامية، والدخول الى الاسواق الناشئة: متطلبات المستثمرين الدوليين، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الاول، العدد الثاني، السنة الاولى، عمان، الاردن.
17. منير، عامر سامي، 2006، تمويل العجز المالي الحكومي واثاره الاقتصادية في دول مختارة منها العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
18. ناصر، انور عباس، 2018، الضرائب ودورها في تعزيز ايرادات الموازنة العامة للدولة دراسة تحليلية للفترة (2003-2016)، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد 10، العدد 3.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Gaspareniene, L., Kliestik, T., Sivickiene, R., Remeikiene, R., & Endrijaitis, M. (2022). Impact of Foreign Direct Investment on Tax Revenue: The Case of the European Union. Journal of Competitiveness,14(1),43–60. https://doi.org/10.7441/joc.2022.01.03.
2. UNCTAD:" investment regimes in the arab world issues and policies", united nation and Geneva, 2000.